المعاش الأساسي للمطلقات ودوره في ارتفاع مؤشر الطلاق

د. عبد الجليل قريرة الحسناوي
علم الاجتماع / جامعة سبها

المقدمة

الطلاق ظاهرة تكاد تكون عامة في جميع المجتمعات الإنسانية، البدائية والمتقدمة على حد سواء، وتنتشر في جميع أنماط الحياة البدوية، والريفية والحضرية، وإن اختلفت درجتها من مجتمع لآخر باختلاف الظروف الاقتصادية، والسياسية،والدينية السائدة، وأكثر الأفراد تضرراً من الطلاق النساء، والأطفال؛ فالطلاق مشكلة المرأة في المقام الأول – لا الرجل – لما يترتب عليه من مشكلات مادية، ونفسية، واجتماعية؛ فالطلاق بالنسبة للمرأة غير العاملة معناه افتقاد مورد مهم من مصادر الدخل،وهو الزوج، والذي في الغالب يكون المعيل الوحيد للأسرة، وفي حالة حدوث الطلاق يكون على المرأة البحث عن مصدر آخر للدخل سواء بالعمل، أو الحصول على معاش أساسي من التضامن الاجتماعي، أو بالزواج مرة أخرى، وفي ليبيا يوجد اهتمام بظاهرة الطلاق من قبل الجهات المسئولة منها: انعقاد المؤتمرات المتعلقة بشؤون الأسرة 1975 – 1980 ...الخ، إلى جانب اهتمام وزارة الشئون الاجتماعية، كما صدرت قوانين، وتشريعات، وقرارات كان الهدف منها حماية الأسرة، والمرأة على وجه الخصوص، والمتمثلة في قانون الزواج والطلاق وآثارهما رقم 10 لسنة 1984، وقانون المعاش الأساسي رقم 16 لسنة 1985، والذي نصّ صراحة على منح المطلقات معاشاً أساسياً ضمن شرائح أخرى، والدراسة الحالية هي الأخرى إحدى المحاولات التي خصت المطلقات اللواتي يتقاضين معاشاً أساسياً لمعرفة ما إذا كان عاملاً مؤثراً في رفع نسبة الطلاق في الآونة الأخيرة، ولعل النتائج التي توصلنا إليها قد توضح ما يفيد القائمين بالإصلاح في المجتمع لمعالجة هذه الظاهرة على أساس قائم على البحث العلمي.

إشكالية البحث :

تشكل ظاهرة الطلاق أكبر تهديد للأسرة الليبية في الوقت الحالي ويعود ذلك لعدة أسباب تأتي في مقدمتها حسب آراء المختصين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الصعبة، وانتشار المخدرات، وتفاقم أزمة البطالة، كما أن استقلال الزوجة من الناحية المادية قد يؤدي إلى إصرارها على الطلاق، وعليه؛ فإن هذه الدراسة تمثل محاولة للتعرف على ظاهرة الطلاق وأسبابها، وبخاصة تأثير المعاش الأساسي على ارتفاع معدل الطلاق، وقد جاءت منصّبة على عينة من المطلقات اللواتي يتقاضين معاشاً أساسياً بمدينة سبها. إلا أن هذه الدراسة لا تنطلق من فرضية علمية محددة سابقة نظرا لقلة الدراسات العلمية لهذه الظاهرة في المجتمع الليبي بصفة عامة ومجتمع البحث على وجه الخصوص غير أنها في ذات الوقت لا تنطلق من فراغ؛ فقد حاول الباحث الاطلاع على ما كتب من تقارير ودراسات قدمت إلى مؤتمر شؤون الأسرة الأول والثاني، بالإضافة إلى مناقشة المسئولين بصندوق التضامن الاجتماعي فرع فزان والاستماع إلى آرائهم مما ساعد على تكوين فكرة عامة حول الموضوع، كما تم مناقشة رئيس قلم الكتاب بالمحكمة الشرعية بسبها لهذا الغرض، وتنحصر هذه الدراسة في معرفة أثر المعاش الأساسي في ارتفاع مؤشر الطلاق، وعلى ذلك فإن موضوع هذا البحث يثير التساؤل التالي:

هل استقلال المطلقة المادي والمتمثل في حصولها على معاش أساسي من قبل المجتمع يؤدي إلى ارتفاع مؤشر الطلاق ؟ أم أن هناك متغيرات أخرى لها دورها في ارتفاع الطلاق ؟

أهمية موضوع الدراسة :

كان للحقبة النفطية التي تعيشها ليبيا آثارها المختلفة على المجتمع الليبي؛ فقد شهدت البلاد تغيرات اجتماعية واقتصادية وعمرانية وثقافية في وقت قصير. إلا أن هذه التغيرات السريعة التي شهدها المجتمع الليبي لم تكن بدرجة واحدة في جميع جوانب المجتمع، فبالرغم من التغيرات المادية الملموسة بالمجتمع فإن ذلك لم يوازه تغير بالدرجة نفسها في القيم الخاصة بالمرأة ودورها في مسيرة المجتمع، مما ترتب عليه بعض المشكلات الأسرية والطلاق هو إحدى هذه المشكلات الأسرية التي صاحبت هذا التغير، وتبرز الأرقام الرسمية المتاحة بصندوق التضامن الاجتماعي فرع فزان إلى وجود ارتفاع في عدد المطلقات اللواتي يستلمن معاشات أساسية بسببها؛ فقد بلغ عددهن (1726) مطلقة منهن (1066) مطلقة غير حاضنة،

أي بنسبة 60.57% ؛ يقابلها (660) مطلقة حاضنة ؛ أي بنسبة 38.24% [1]. ناهيك عن المطلقات اللواتي لا يتقاضين معاشات أساسية لسبب أو لآخر.

أما نتائج التعداد العام للسكان في عام 1984 فقد أظهرت نتائجه أن إجمالي عدد المطلقات بلغ 22054 امرأة، أي بنسبة 76.24% علما بأن العدد الإجمالي للمطلقين والمطلقات بلغ (28925). أما بالنسبة لمناطق فزان؛ فقد بلغ عدد المطلقات (2074) مطلقة، وبذلك فإن نسبتهن تمثل 9.40% من إجمالي المطلقات في ليبيا، وتأتي سبها في المرتبة الأولى من حيث ارتفاع النسبة 29.41%، يليها وادي الشاطئ 25.70%، ثم أوباري 23.24%، وأخيراً مرزق 20.35% [2].

أما النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995؛ فقد بينت ارتفاع نسبة الطلاق مقارنة بتعداد عام 1984، وقد بلغ إجمالي المطلقات (23924) مطلقة، أي بنسبة 80.76%، علما بأن العدد الإجمالي للمطلقين والمطلقات (29623)، وبذلك تكون نسبة الزيادة في ارتفاع الطلاق بين الإناث 4.52% خلال الفترة الواقعة بين التعدادين[3].

أما على مستوى مناطق فزان؛ فقد بلغ إجمالي المطلقات (2305) مطلقة، وبذلك فان نسبة الإناث المطلقات تمثل 9.63% من إجمالي المطلقات بليبيا[4].

ولما كانت الأسرة هي البنية الأساسية في بناء المجتمع؛ فإن حدوث الطلاق معناه انهيار دعامة مهمة من دعامات ذلك المجتمع،وتصدع بنيانه، وارتفاع معدلات الطلاق في أي مجتمع مؤشر على وجود خلل ما في ذلك المجتمع يستوجب البحث والدراسة.

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على ظاهرة الطلاق في المجتمع الليبي والمتمثلة في الآتي:

1. الوقوف على ما إذا كان للاستقلال المادي للمطلقة، والمتمثل في حصولها على المعاش الأساسي أثر على ارتفاع الطلاق.

---

[1] صندوق التضامن الاجتماعي، فرع فزان، إحصائية قسم المعاشات والمساعدات عن شهر أي النار 2009م.

[2] دولة ليبيا، وزارة التخطيط والاقتصاد، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 1984، ص: 135.

[3] دولة ليبيا ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 1995 م، ص: 140.

[4] المرجع السابق، ص: 139.

2. الوقوف على أثر بعض المتغيرات الأخرى والمتمثلة في سن المطلقة، ومستواها التعليمي، وسنوات الزواج، والسن عند الزواج ...الخ على ارتفاع مؤشر الطلاق.

3. الوقوف على آراء المطلقات حول رغبتهن في التأهيل المهني من عدمه.

بعض المصطلحات الواردة في البحث:

1. مفهوم المعاش الأساسي :

يقصد بالمعاش الأساسي الوارد في هذا البحث بأنه: (منفعة نقدية يكفلها نظام الضمان الاجتماعي دون أداء اشتراكات يقابلها من المستحقين، وذلك بالشروط المقررة بقانون المعاش الأساسي رقم (16) لسنة 1985، وتعديلاته، واللوائح والقرارات، وتعليمات العمل الصادرة بمقتضاه)[1].

2. مفهوم الطلاق :

لغة هو (طلق الشيء وإرساله)[2] ، أو هو إزالة القيد ورفعه مطلقاً، سواء أكان حسيّاً أو معنوياً، ويقال: أطلق الرجل الأسير، وطُلق الأسير، كما يقال طلّق الرجل زوجه، وهو لفظ جاهلي ورد الشرع بتقريره[3].

تعريفه قانوناً: ورد في معجم العلوم الاجتماعية بأنه: (فسخ رابطة الزواج لسبب منصوص عليه قانوناً، وتختلف الأعراف التي تبيح الطلاق باختلاف المجتمعات)[4].

تعريفه شرعاً: الطلاق في الإسلام هو (حل رابطة الزواج بلفظ صريح كـ (أنت طالق)، أو كناية : كـ (اذهبي إلى أهلك)[5].

---

[1] وزارة الصحة والضمان الاجتماعي، صندوق الضمان الاجتماعي، قانون المعاش الأساسي رقم 16 لسنة 1985، طرابلس، الشركة العامة للورق والطباعة، ب.ت.، ص :7.

[2] مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، المجلد 13، مادة طلق، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1994، ص: 303.

[3] عبد السلام محمد الشريف، الزواج والطلاق في القانون الليبي وأسانيده الشرعية، ط3، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1998، ص: 202.

[4] احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، ب.ت، ص: 311.

[5] أبو بكر جابر الجزائري، منهاج المسلم، ط 2، بيروت، دار الجليل، ب.ت، ص: 466.

أنواع الطلاق :

الطلاق نوعان: سني وبدعي؛ فأما الطلاق السني فهو أنُ يوقع الرجل على امرأته (المدخول بها) طلقة واحدة في طهر لم يمسها فيه، ولم يردفها بطلقة أخرى في العدة[1].

أما الطلاق البدعي: كأن يطلق الرجل امرأته وهي حائض، أو حامل، أو نفساء، أو في طهر مسها فيه، أو كان قد مسها في الحيض الذي قبله، أو إذا أوقع عليها طلقتين أو ثلاث طلقات متواليات، فطلاقه بدعي وهو مكروه فيه معصية محرمة.

الطلاق الرجعي: وهو ما يملك معه الزوج حق مراجعة مطلقته ولو بدون رضاها[2].

أما الطلاق البائن؛ فهو نوعان: بينونة صغرى، وبينونة كبرى، فأما الطلاق البائن بينونة صغري فهو الذي لا يجوز فيه للرجل (أن يرجع مطلقته، بعد انقضاء عدتها إلا بمهرٍ جديدٍ وعقدٍ مستأنفٍ)، وتبين المرأة من زوجها بينونة صغرى إذا انقضت عدتها بعد الطلاق لأول مرة، أو لثاني مرة، أو إذا ظاهرها زوجها، أو إذا خلعت هي زوجها[3].

أما الطلاق البائن بينونة كبرى: فهو الطلاق الذي لا يجوز للرجل بعده أن يرد امرأته إلا بعد أن تتزوج غيره زواجاً صحيحاً مقصوداً لذاته[4].

والطلاق يوقعه الزوج عادة باستثناء إذا كانت العصمة في يد الزوجة فيحق لها أيضا أن تطلق نفسها، وفي حالة حدوث الطلاق حث الدين الإسلامي على حسن معاملة الزوجة وعدم الإضرار بها، أو ظلمها والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ۚ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا۟ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ ۚ ﴾[5].

ومجمل القول؛ فإن الطلاق في الإسلام صمام أمن وحماية ولا يلجأ إليه إلا حيث لايكون مفر منه وبعد محاولات عديدة، وفرصة بعد فرصة تكشف للزوجين حقيقة معاشرتهما، وعن أخطائهما في السلوك، أو أخطائهما في التقدير، أو أخطائهما في الشعور[6].

---

[1] جمال الدين العياشي، النظام الاجتماعي في الإسلام، ط 1، تونس، مطبعة شركة العمل للنشر والصحافة، 1973، ص: 71.

[2] الجزائري، مرجع سابق، ص : 72 .

[3] العياشي، مرجع سابق، ص 72.

[4] المرجع السابق، ص : 72.

[5] البقرة، الآية 231.

[6] احمد علي الفنيش، المجتمع الليبي ومشكلاته، ط 1، طرابلس، مكتبة النور، 1967، ص 60.

مبررات الطلاق في الإسلام :

إن المبررات التي يراها الدين الإسلامي للطلاق تتمثل فيما يلي:

1.الخلاف بين الزوجين الذي يتعذر معه إيجاد أي حل.

2.البغض الشديد بين الزوجين .

3. الخيانة الزوجية .

4. المرض المزمن .

5. الجنون .

6. العنة (العجز الجنسي) .

7. السجن المؤبد .

8. العقم .

9. العجز عن إعالة الأسرة .

10. السفر لمدة طويلة ينقطع خبر الزوج ولا يعرف أهو حي أم ميت[1]. ومن المعلوم أن الطلاق في المجتمع الليبي يستمد شريعته من الإسلام.

أما الطلاق في الشرائع السماوية الأخرى (اليهودية والنصرانية)؛ فإن الأمر يختلف تماماً عما جاء به الإسلام، وقد عرف اليهود الطلاق الذي يوقعه الرجل دون المرأة، وقد أباح نبي الله موسى الطلاق.

أما الدين المسيحي؛ فقد أجاب السيد المسيح بالنفي عندما سئل هل يحل للرجل أن يطلق زوجته ؟

أما أركان الزواج في المسيحية فهي ثلاثة: تلاقي رغبتين– عقد ديني– عقد أبدى (غير مؤقت)[2]. إلا أن بعض المذاهب المسيحية مثل الأرثوذكسية، والبروتستانتية تعترف بالتطليق في حدود معينة تتمثل في الزنا وتغيير الدين.

وبوجه عام فإن إباحة انحلال الرابطة الزوجية لدى النصارى تعد من قبيل الاستثناء الذي لا يقاس عليه[3].

---

[1] علي عبد الواحد وافي ، بيت الطاعة وتعدد الزوجات والطلاق في الإسلام ، مقتبس عن: احمد علي الفنيش، مرجع سابق، ص 57–58.

[2] الهام عفيفي، ظاهرة الطلاق دراسة اجتماعية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد 14، العدد 1 و3 ، 1977، ص 115.

[3] محمد حسين منصور، النظام القانوني للأسرة في الشرائع غير الإسلامية، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1983، ص : 301 .

إجراءات الطلاق :

القاضي هو الذي يوقع الطلاق بليبيا منذ صدور قانون الزواج والطلاق رقم (10) لسنة 1984؛ أما الإجراءات المتبعة لإقامة الدعوى؛ فان طالب الطلاق يقدم ويرفع دعواه أمام المحكمة الشرعية (دائرة الأحوال الشخصية)، وتتمثل أنواع القضايا في الآتي:

- التطليق لغيبة الرجل.
- التطليق للعيوب.
- التطليق للإيلاء والهجر[1].

3. مفهوم المطلقة :

يقصد بالمطلقة في هذه الدراسة المرأة التي طُلِّقت ولم تتزوج بعد طلاقها حتى إجراء المقابلات، بشرط أن تتقاضى معاشاً أساسياً من صندوق التضامن الاجتماعي، ويستثني من هذه الدراسة المطلقات اللائي لا يستلمن هذا المعاش.

خطوات الدراسة وتشتمل على ما يلي :

أولا : الإطار النظري والدراسات السابقة :

تشكل ظاهرة الطلاق معضلة كبيرة في المجتمع كونها تمس أهم مؤسساته، والمتمثلة في الأسرة لأنها تكون سببا في تصدعها، وما يترتب على هذا التصدع من مشكلات مختلفة تمس الحياة الاجتماعية في جميع جوانبها، ولعل في اهتمام الأديان السماوية بهذه الظاهرة خير دليل على ما نقول وخاصة الدين الإسلامي، كما أن علماء الاجتماع اهتموا بالمؤسسة الأسرية وأصبح لها فرع مستقل، وهو علم الاجتماع العائلي، ولديهم إجماع تجاه ما تشكله ظاهرة الطلاق من خطورة على بناء المجتمع برمته، وفي هذا السياق نتناول نظريتين في علم الاجتماع لعلنا نجد فيهما ما يسعفنا في تفسير ظاهرة الطلاق.

1. النظرية الوظيفية :

يؤكد الاتجاه الوظيفي على ضرورة تكامل الأجزاء في إطار الكل، أو ما يطلق عليه في بعض الأحيان تساند الأجزاء[2]، ومن هذا المنطلق يرى أنصار هذه النظرية أن لكل فرد

[1] اللجنة الشعبية العامة للعدل، الجريدة الرسمية، السنة الثانية والعشرون، يوليو 1984، ص : 653-654 .

[2] نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع : طبيعتها وتطورها، تعريب: محمود عودة وآخرون، ط 6، القاهرة، دار المعارف ، 1980، ص: 321.

من أفراد المجتمع مجموعة من الاحتياجات الغريزية والعاطفية والثقافية، ويحاول كل مجتمع إشباع هذه الحاجات عن طريق النظم الاجتماعية المختلفة السائدة في المجتمع، وان استمرار أي نظام مرهون بالوظائف التي يؤديها لإشباع هذه الحاجات، وإذا ما فقد هذا الجزء وظيفته فقد وجوده[1]، وإذا ما طبقنا هذه النظرية على نظام الأسرة نجد أن الطلاق هو النتيجة الطبيعية لزواج عجز عن تحقيق أهدافه ووظائفه، فالفرد منا عادة يدخل المؤسسة الزوجية ولديه مجموعة من الاحتياجات يسعى إلى إشباعها، وأهم هذه الاحتياجات تتمثل في:

1. تحقيق الاستقرار العاطفي والوجداني .
2. الهروب من الوحدة .
3. الهروب من أوضاع غير مرغوب فيها .
4. الرغبة في الإنجاب .
5. الحصول على الحماية .
6. تحقيق مركز اجتماعي أفضل .
7. الحصول على المال .
8. تحقيق رغبة الوالدين .
9. الإشباع الجنسي .
10. الحصول على الصحبة والصداقة [2].

إذن إذا ما عجز الزواج عن تحقيق بعض هذه الاحتياجات قرر أحد الطرفين أو كلاهما إنهاء الزواج .

2. النظرية البنائية الوظيفية :

يرى أنصار البنائية الوظيفية أن البناء الاجتماعي في حالة توازن، واعتماد متبادل مستمر بين أجزائه؛ فكل جزء من أجزاء البناء الاجتماعي له وظيفة ودور يؤديه في إطار هذا البناء، وان الهدف الرئيسي لجميع النظم الاجتماعية هو المحافظة على استمرار هذا البناء واستقراره، كما أن كل جزء من أجزاء البناء يؤثر ويتأثر بالنظم الاجتماعية الأخرى، والأسرة وفقاً لمفهوم هذه النظرية جزء من أجزاء البناء الاجتماعي تؤثر وتتأثر بالنظم الاجتماعية

[1] سلوى عبد الحميد احمد الخطيب ، الطلاق وأسبابه من وجهة نظر الرجل السعودي، دراسة تحليلية، مجلة جامعة الملك سعود ، كلية الآداب ، المجلد الخامس، العدد الأول، 1993 ، ص : 214 .

[2] سامية الساعاتي، الاختيار للزواج، القاهرة ، جامعة عين شمس ، 1972، ص: 7.

الأخرى، وللأسرة دور مهم تؤديه لاستمرار هذا البناء لذا؛ فإن أي تغير يطرأ على النظم الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو السياسية في المجتمع لابد وان ينعكس على الأسرة، ووجود ظاهرة الطلاق في المجتمع دليل على وجود خلل ما في هذا المجتمع يهدد بناءه الاجتماعي واستقراره[1].

وعندما نطبِّق هذه النظرية على الأسرة نجد أن الأسرة من الناحية البنائية تتكون من الأب والأم والأبناء، وان كل عضو من الأعضاء له وظيفة يؤديها داخل الأسرة، وعندما يحدث أي خلل في هذه الوظائف يختل توازن الأسرة مما يؤدي إلى تفكك الأسرة، ويحدث الطلاق .

الدراسات السابقة :

نتناول في هذا الجانب عرضاً للدراسات السابقة؛ سواء تلك التي أجريت بالمجتمع الليبي، أو في مجتمعات عربية أخرى، وذلك بقصد الكشف عن طبيعة الطلاق، ومحاولة بيان العوامل المسببة له، ذلك أن الدراسات السابقة بمثابة الإطار المرجعي لأي دراسة علمية جادة، ويود الباحث التنويه إلى نقطة هامة، وهي أنه رغم كثرة الكتابات المهتمة بظاهرة الطلاق من الناحية النظرية ،فانه توجد ندرة واضحة في الدراسات الميدانية التي اهتمت برصد آثار هذه الظاهرة في المجتمع الليبي بأسلوب علمي جاد، وهذه الإضافة يمكن أن تسهم فيها الدراسة الحالية، وسوف يكون مجال هذه الدراسة منصبّاً على إبراز المعاش الأساسي، وأثره على الطلاق بمجتمع البحث.

أولا: الدراسات الخاصة بالطلاق في المجتمع الليبي:

الدراسة الأولى:

دراسة (محمد سلمان فتاح عن: الطلاق في المجتمع الليبي "دراسة ميدانية عن ظاهرة الطلاق بالجبل الأخضر").

أجريت هذه الدراسة عام 1978، والهدف من هذه الدراسة التعرف على ظاهرة الطلاق وأسبابها في المجتمع الليبي، وانصبت على عينة من المطلقين والمطلقات بلغ حجمها (1000) شخص مطلق ومطلقة موزعة على النحو التالي: (500) حالة رجال و(500) حالة نساء، وبالنسبة لعينة المطلقات؛ فقد روعي عند اختيار العينة وجود ثلاث فئات منهن مطلقة

[1] سلوى عبد الحميد ، مرجع سابق ص : 216 .

تستلم معاشاً أساسيا، ومطلقة عاملة، ومطلقة لا تستلم معاشاً أساسياً ولا تعمل، وكان التوزيع كما يلي:

(375) مطلقة من اللواتي يتسلمن معاشاً أساسيا، أما باقي العينة والبالغ (125) حالة فهي موزعة بين العاملات المطلقات اللواتي لا يتسلمن معاشا أساسيا ولا يعملن بنسبة 50% لكل فئة.

نوع الدراسة: استطلاعية/ المنهج: المسح بالعينة، أسلوب البحث: المقابلة المقننّة[1].

نتائج الدراسة :

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن حوصلتها في الآتي :

تبين من عينة البحث المتعلقة بالمطلقات فيما يخص نظرة المبحوثات إلى الزواج، وتوقعاتهن أن 35.7% تم زواجهن بناء على رغبة أهلهن وذويهن، و21.5% اعتقدن بأن الزواج حظ ونصيب، و15.7% أكثر إجابتهن أن الزواج حاجة ضرورية في حين أن 3% أشرن إلى أن هدفهن إنجاب الأطفال، و2% تم زواجهن عن طريق الحب، و1.8% كانت مضامين إجابتهن تتعلق بالدين على اعتبار أن الزواج هو سنة الله ورسوله.

أما الموافقة على الزواج؛ فقد بينت نتائج الدراسة أن 35.6% من المطلقات تم زواجهن بناء على رغبة أهلهن[2].

كما أوضحت الدراسة وجود علاقة بين الطلاق والسنوات الأولى من الزواج؛ فقد اتضح بأن 51.5% من المطلقات تم طلاقهن خلال السنوات الثلاث الأولى من الزواج[3]. أما عن السن عند الزواج؛ فقد كشفت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة للطلاق كانت بين المطلقات اللواتي تزوجن ما بين 11–17 سنة، حيث بلغت نسبة الطلاق بينهن 41.6% في حين تقل هذه النسبة كلما تقدمن في السن حيث سجلت 13.4% للمطلقات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 21–25 سنة، و4% للنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 31–35 سنة[4].

– أما عن المستوى التعليمي، فإن نتائج الدراسة كشفت عن أثره في ارتفاع نسبة الطلاق لدى المبحوثات، فهناك 43.6% من المطلقات ممن لم يكن لهن أي تعليم على الإطلاق،

[1] محمد سلمان فتاح ، الطلاق في المجتمع الليبي (دراسة ميدانية عن ظاهرة الطلاق في الجبل الأخضر)، بنغازي ، منشورات مركز البحوث، 1981، ص ص 8–9.

[2] المرجع السابق ، ص ص 16–17 .

[3] المرجع السابق ، ص 18.

[4] المرجع السابق ، ص ص 25–26 .

و22.2% من المطلقات اللواتي لهن قسط من التعليم[1]. كما بينت نتائج الدراسة أن التباين في الخلفية الحضارية له انعكاساته على صعود نسبة الطلاق، فقد تبين أن أعلي نسبة للطلاق بين المطلقين كان الزواج فيها بين بدوي وبدوية 81.8%، مقابل 68.9% بين المطلقات، بينما بلغت نسبة الطلاق عند المطلقين بين من هو حضري وزوجته حضرية 4.2% مقابل 14.5% عند المطلقات.

- كما كشفت الدراسة عن أثر تعدد الزوجات في ارتفاع نسبة الطلاق؛ إذ بلغت 20.2% من المطلقات كان عندهن ضرات عند طلاقهن، يقابلها 15.8% من المطلقين لديهم في عصمتهم أكثر من زوجة واحدة عند فراقهم لزوجاتهم[2].

- أما عن دور القاضي أو المأذون في الطلاق فقد كشفت نتائج الدراسة أن 64.9% من المطلقين قد تم طلاقهم عن طريق القاضي، و34.3% عن طريق المأذون، و91.7% من المطلقات تم طلاقهن عن طريق القاضي، و7.7% عن طريق المأذون، و0.6% عن طريق فقيه أو شيخ[3].

- أما فيما يخص الطلاق ولائحة المساعدات؛ فقد كشفت نتائج الدراسة أن من مجموع (500) مطلقة كانت 196 حالة قد تم طلاقها بعد عام 1974 وهي السنة التي تم فيها تطبيق آخر لائحة للمعاش الأساسي، والذي بمقتضاه تحصل المطلقة على (30) دينار شهريا كمساعدة و13.9% منهن كن معتمدات (عابيات) على المساعدة، وان 52.6% معتمدات على العودة إلى أهلهن، و25.8% لهن الرغبة في العمل بعد الطلاق، وان 7.7% أعطين إجابات مختلفة، كما أوضحت نتائج الدراسة أن 97.9% من اللواتي لديهن معلومات بأن الدولة تقدم مساعدات للمطلقات كن فعلا يستلمن هذه المساعدات[4].

الدراسة الثانية :

تقرير اجتماعي عن ظاهرة الطلاق بمحافظة درنة، إعداد فريق من الباحثين الاجتماعيين بمديرية الشؤون الاجتماعية والضمان الاجتماعي بدرنة :

[1] المرجع السابق ، ص 28.
[2] المرجع السابق ، ص 33.
[3] المرجع السابق ، ص 46.
[4] المرجع السابق ، ص 48.

أجريت الدراسة على عينة من المطلقين والمطلقات بلغت 180 مفردة منها 100 حالة إناث و30 حالة ذكور، علما بان إجمالي المطلقين بمحافظة درنة في الفترة ما بين 1968-1973 قد بلغت (2760) وثيقة طلاق[1]. وبذلك يكون حجم عينة البحث 6.5%. أما وسيلة جمع البيانات فهي المقابلة المقننة.

النتائج :

كشف التقرير عن النتائج التالية :

- أن أعلى نسبة للطلاق تقع بين صغار السن في الفئة العمرية بين 15-35 سنة، أي بنسبة 37.89%، وسجلت ادني مستوى لها في الفئة العمرية 65 سنة فأكثر؛ فقد بلغت 22.2%.

- أما نوع العمل وعلاقته بالطلاق؛ فقد أوضحت النتائج أن أعلى نسبة للمطلقين كانت بين العاطلين عن العمل 31.67%، يليهم العمال في القطاع الحكومي 28.89%، ثم العاملون لحساب أنفسهم 25%، وسجلت ادني مستوى لها لدى الموظفين الحكوميين 13.84%. أما عن علاقة الحالة التعليمية بالطلاق؛ فقد أوضحت نتائج التقرير أن 60% من المطلقين أميون، يليهم ذوو المرحلة الإعدادية 21.11%، بينما سجلت نسبة الطلاق أدنى مستوى لها لدى من تلقوا تعليماً ثانوياً 4.44%.

- أما عن عدد مرات الطلاق لدى أفراد العينة؛ فكانت أعلى نسبة لدى من طلقوا مرة واحدة 63.33%، يليهم مرتان 25.56% ثم ثلاث مرات 8.89%.

- أما عن الكيفية التي تم بها زواج المطلقين؛ فكانت أعلى نسبة عن طريق الأهل 75.56%، يليهم الخاطبة 16.11%[2].

الدراسة الثالثة :

بحث عن ظاهرة الطلاق بمناطق محافظة الخليج، مقدم من مديرية الشؤون الاجتماعية والضمان الاجتماعي بمحافظة الخليج 1975. قام بإجرائه فريق من الباحثين الاجتماعيين، وقد أجرى هذا البحث على عينة من المطلقين والمطلقات بلغ (128) مفردة، عدد المطلقات منهن (61) مطلقة، أما عدد المطلقين؛ فقد بلغ (76) مطلقاً.

---

[1] إعداد : فريق من الباحثين الاجتماعيين بمديرية الشؤون الاجتماعية والضمان الاجتماعي بدرنة، تقرير اجتماعي عن ظاهرة الطلاق، مقدم إلى مؤتمر الأسرة الأول، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، 1978 ، ص 165 .

[2] المرجع السابق ، ص ص 166-170 .

تم اختيار عينة المطلقات من مناطق الكفرة (36) حالة، سرت (14)حالة، اجدابيا (11) حالة. أما أسلوب البحث؛ فقد تم عن طريق المقابلة المقننة[1].

نتائج البحث :

أسفر البحث عن جملة من النتائج تمثلت في الآتي:

- السن والطلاق : بينت النتائج أن أعلى نسبة للطلاق كانت بين صغيرات السن اللواتي تتراوح أعمارهن بين 16-18 سنة، إذ بلغت النسبة 26.2%، تليها الفئة العمرية 23-29 سنة أي بنسبة 24.6% لتصل ادني مستوياتها في الفئة العمرية 35-40 سنة بنسبة 4.9%.

- المهنة والطلاق: كشفت النتائج ارتفاع الطلاق لدى العاطلات عن العمل، حيث بلغت النسبة 88.5%، يقابلها 11.5% لدى اللاتي يعملن.

- المستوى التعليمي والطلاق: بينت النتائج أن 68.8% من المطلقات أميات وان 13.2% ابتدائي، و1.6% معلمات.

- أما الطريقة التي تم بها زواج المطلقة؛ فكانت على النحو التالي: 54.1% بمعرفة الأب، و21.3% بمعرفة الأم، و16.4% بمعرفة الإخوة، و8.2% بمعرفة آخرين.

- أما بشأن أسباب الطلاق؛ فقد بينت النتائج أن 36.1% لوجود ضرة، و31.2% لعدم التوافق، و11.5% للرغبة في منزل مستقل، بينما تساوت النسب فيما يتعلق بإعسار الزوج وسوء خلقه حيث بلغت 8.2% لكل منهما، يلي ذلك هجر الزوج 3.3% وأخيرا مرض الزوج 1.6%[2].

الدراسات العربية :

دراسة الهام عفيفي عن (ظاهرة الطلاق (دراسة اجتماعية)) بمدينة القاهرة، وقد أجرى هذا البحث على حالات الطلاق التي حدثت خلال عام 1962، واقتصر على حالات الطلاق البائن بينونة صغرى، وبينونة كبرى؛ أي اقتصر على الطلاق عند المسلمين فقط، بلغ حجم العينة (1336 حالة)، وكانت الدراسة وصفية، أما أسلوب البحث؛ فقد كان المقابلة المقننة[3].

---

[1] المتمثلة في كل من : اجدابيا – سرت – الكفرة – بن جواد – جالو.

[2] إعداد : مجموعة من الباحثين الاجتماعيين بمديرية الشؤون الاجتماعية والضمان الاجتماعي، قسم الشؤون الاجتماعية بمحافظة الخليج، مقدم إلى مؤتمر الأسرة الأول، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1978، ص 165.

[3] الهام عفيفي ، مرجع سابق ، ص 113 .

نتائج البحث :

أوضحت نتائج البحث أن عمر الأزواج في العينة يتراوح بين (30–20) عاما، أي بنسبة 66.3%.

أما من أعمارهم (50) سنة فأكثر؛ فقد بلغت نسبتهم 6%، ولم تزد نسبة من أعمارهم أقل من (18) سنة عن 3.5%.

أما بالنسبة لأعمار الزوجات؛ فقد جاءت أعلى نسبة للفئة العمرية (30–20) سنة، إذ بلغت 25.9%. أما من كانت أعمارهن ما بين (29–25) سنة؛ فقد بلغت النسبة 14.5%. أما من كن في سن 50 عاما؛ فقد بلغت نسبتهن 1.8%.

أما عن أهم الأسباب المؤدية للطلاق، فتتمثل في الآتي:

1. تدخل الآخرين في حياة الأسرة .
2. عدم التوافق بكل ما يتضمنه من مظاهر وأسباب .
3. تعدد الزوجات.
4. العجز المادي [1].

دراسة عبدالله عبد الرحمن فيصل بعنوان (بعض خصائص المطلقين الاجتماعية في إحدى محاكم الطلاق بالمملكة العربية السعودية) :

أجريت هذه الدراسة عام 1408هـ واشتملت على 142 حالة طلاق في إحدى محاكم الطلاق والانكحة في المملكة العربية السعودية أما نوع الدراسة فهي استطلاعية تهدف إلى التعرف على ديناميكية الطلاق بمدينة الرياض، أما الخصائص المدروسة فقد كان العمر عند الطلاق، والتعليم عند الطلاق، ومدة الزواج، وأسباب الطلاق، وصلة القرابة بين المطلقين.

النتائج التي توصل إليها الباحث :

1. بالنسبة للسن عند الطلاق بينت الدراسة أن اصغر مطلقة بلغ عمرها (11عاما)، أما أكبر مطلق فكان عمره 75 عاما، وأكبر مطلقة بلغت 65 عام، كما كشفت الدراسة أن 55% من إجمالي المطلقات كن في مقتبل العمر، أي في الفئة العمرية 25 عاما أو أقل، وارجع ذلك إلى عدم درايتهن بالحياة الزوجية، كما بينت الدراسة أن أعلى نسبة للمطلقين بلغت 28% للفئة العمرية 26–30 سنة.

[1] المرجع السابق ، ص ص 113–114 .

2. أما بالنسبة للتعليم؛ فقد أوضحت الدراسة أن اغلب المطلقات والمطلقين من ذوي التعليم الابتدائي في أحسن الأحوال، إذ بلغت النسبة 67.4%، و52.5% لكل منهما على التوالي، كما بينت الدراسة أن حالات الطلاق تنخفض لدى الجامعيين لكلا الجنسين مقارنة بالمستويات التعليمية الأخرى؛ حيث بلغت النسبة 4.3% لدى الجامعيات، 13.5% لدى الجامعيين.

3. أما أسباب الطلاق الأكثر تكراراً لمن قضوا 10 سنوات في الحياة الزوجية أو أقل؛ فتمثلت في (عدم التوافق – وعدم تدخل الأهل – وعدم رغبة الزوجة في العيش مع أهل الزوج – فارق السن – عدم تلاؤم الأخلاق)، هذه الأسباب هي التي حظيت بالذكر أكثر من غيرها بالنسبة للمطلقات. أما بالنسبة للمطلقين الذين استمر زواجهم أكثر من 10 سنوات؛ فقد كشفت الدراسة أن عدم طاعة الزوجة وسوء معاملتها هو السبب الأكثر تكراراً، يليه عدم تلاؤم الأخلاق.

4. أما بالنسبة لصلة القرابة؛ فقد بينت الدراسة أن 70% من المطلقين ليسوا أقارب، كما أن نسبة الزواج بين الأقارب كانت أعلى بين أبناء العمومة وتليها أبناء الخؤولة[1].

ثانيا : الدراسة الميدانية :

أ – الأساليب المنهجية :

مجالات البحث :

– المجال البشري: اقتصر البحث على المطلقات اللواتي يتقاضين معاشاً أساسياً من صندوق التضامن الاجتماعي فرع فزان.

– المجال الزمني: أجرى البحث على حالات الطلاق المستفيدة من المعاش الأساسي بداية من عام 1974 لغاية شهر أي النار (يناير) 2009، وذلك لمعرفة مدى تأثير تطبيق آخر قانون للمعاش الأساسي رقم (16) لسنة 1985 على الطلاق، والذي تم العمل به منذ 1986، وأصبحت المطلقة بموجبه تستلم معاشاً أساسياً قدره (130) ديناراً من صندوق التضامن الاجتماعي.

– المجال المكاني: قصر البحث على مدينة سبها وفق حدودها الإدارية والجغرافية، ويخرج من هذا البحث المطلقات اللاتي يقطّن في كل من غدوة ومنطقة البوانيس رغم تبعيتهما الإدارية لسبها.

– أسلوب البحث: دراسة ميدانية وصفية تهتم بوصف إحدى الظواهر الموجودة في مجتمعنا، وتم استخدام المقابلة المقننة كونها أفضل وسيلة لجمع المعلومات لان هناك نسبة

[1] حول مزيد من التفاصيل يُنظر : عبد الله عبد الرحمن الفيصل، بعض خصائص المطلقين الاجتماعية في السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الثالث – الآداب، 1991 ، ص ص 189–215 .

كبيرة من المطلقات أميات، ورأينا أن نسأل المطلقة عن آخر طلاق لها لان هذا الإجراء يجنبنا الخلط بين أسباب الطلاق لأكثر من مرة ونسيان بعض المعلومات نتيجة لتكرار تجربة الطلاق لدى بعض المبحوثات.

اختيار العينة: كانت العينة عمدية، أي مقابلة المطلقات اللاتي يعرفنهن الباحثات الاجتماعيات اللواتي قمن بإجراء المقابلات كل حسب الحي الذي تقيم فيه، آخذين في الاعتبار بعض المتغيرات مثل السن – الحالة التعليمية – منطقة السكن ... الخ.

أما حجم العينة فكان (60) مطلقة، أي بنسبة 3.48% من مجتمع البحث والبالغ مجموعه (1726) مطلقة. أما وحدة الاهتمام فهي المرأة المطلقة باعتبارها محور الدراسة، وبناء على ذلك فالبيانات التي تم جمعها من الميدان تمثل المجال التحليلي.

– تحليل البيانات: اعتمد وصف البيانات في هذه الدراسة على أدوات إحصائية تمثلت في احتساب النسب المئوية ومقاييس النزعة المركزية (الوسط الحسابي) لاحتساب متوسط أعمار المطلقات، والسن عند الزواج، ومتوسط سنوات الزواج.

ب : تحليل البيانات :

1 – خصائص العينة :

نتناول في هذا الجزء وصفاً لخصائص مجتمع البحث، إذ اشتملت عينة البحث على (60) مفردة من النساء المطلقات اللائي يتقاضين معاشاً أساسيا بمدينة سبها، وقد تضمنت صحيفة الاختبار على مجموعة من الأسئلة التي تتعلق بالبيانات العامة والمتغيرات المستقلة، وسيتم الاكتفاء في هذا البحث بتناول بعضها وليس كلها في وصف خصائص العينة، وتتمثل هذه المتغيرات في مكان الميلاد، ومكان السكن حالياً بالمدينة، والعمر الحالي للمطلقة، والسن عند الزواج لأول مرة، والسن عند الطلاق، والمستوى التعليمي والمهنة.

جدول رقم (1)

توزيع العينة حسب مكان الميلاد

مكان الميلاد	ك	%
داخل ليبيا	**34**	**56.67**
خارج ليبيا	**26**	**43.33**
مجـوع	**60**	**100**

يتضح من خلال الجدول رقم (1) ارتفاع نسبة المطلقات المولودات داخل ليبيا، إذ تصل إلى 56.67%، مقابل 43.33% ولدن خارج البلاد، وتدل النسبة الأخيرة على مؤشر هام يتمثل في أن النمو السكاني بهذه المدينة تساهم فيه الهجرة الوافدة من وراء الحدود والمتمثلة في العائدين من المهجر، وخاصة من دول جنوب الصحراء (النيجر – تشاد)؛ فقد استقبلت هذه المدينة أعداداً كبيرة من العائدين لاسيما في الثمانينات من القرن الماضي.

جدول رقم (2)

توزيع العينة حسب مكان السكن الحالي

اسم الحي	ك	%
المنشية	**19**	**31.7**
الجديد	**4**	**6.7**
القرضة	**14**	**23.3**
الناصرية	**1**	**1.7**
سكره	**1**	**1.7**
المهدية	**19**	**31.7**
حي الإذاعة	**2**	**3.3**
مجموع	**60**	**100**

يتبين من الجدول رقم (2) أن كلا من حيي المنشية والمهدية يحتلان المرتبة الأولي في مكان إقامة المطلقات من عينة البحث، إذ بلغت النسبة 31.7% لكل واحد منهما، يليهما حي القرضة 23.3%، ثم الجديد 6.7%، فحي الإذاعة 3.3%، ويأتي حيا الناصرية وسكرة في المرتبة الأخيرة من حيث سكن المطلقات، إذ بلغت النسبة 1.7% لكل منهما. ويمكن تفسير ارتفاع نسبة إقامة المطلقات في كل من المنشية والمهدية إلى إن غالبية العائدين من المهجر يقيمون بهذين الحيين لاسيما حي المنشية، هذا بالإضافة إلى ارتفاع الكثافة السكانية بهما، مقارنة بالأحياء الأخرى بهذه المدينة.

جدول رقم (3)

توزيع العينة حسب العمر الحالي

فئات السن	ك	%
أقل من19	**2**	**3.3**
29-20	**8**	**13.3**
39-30	**13**	**21.7**
49-40	**29**	**48.3**
+ 50	**8**	**13.3**
مجموع	**60**	**100**

ما نلاحظه من الجدول رقم (3) كبر أعمار المطلقات في العينة بشكل عام إذ تبرز النسب أن 48.3% من المطلقات يتركزن في الفئة العمرية 40-49 سنة، تليها الفئة العمرية 30- 39 سنة 21.7% ثم تأتي الفئة العمرية 20-29 سنة 13.3%.

أما الفئة العمرية أقل من 19 سنة فهي تمثل أدنى نسبة؛ إذ بلغت 3.3%، وإذا ما تمّ تصنيف المطلقات حسب سن الخصوبة من 19 إلى أقل من 40 سنة نجد أن نسبة المطلقات اللائي في سن الخصوبة تصل في العينة إلى 38.3%، يقابلها من هن في سن اليأس 61.7% . أما متوسط أعمارهن الحالية ؛ فكان 40.1 سنة.

ويمكن تفسير انحياز العينة إلى كبيرات العمر أن الكثيرات منهن بقيت مطلقة مدة طويلة من الزمن، وحتى اللواتي أتيحت لهن فرصة الزواج فضّلن البقاء مطلقات، إذ تشير الأرقام في هذه الدراسة إلى أن 50% من المطلقات لا يرغبن في الزواج جدول رقم (13)، وذلك لأسباب مختلفة منها على سبيل المثال لا الحصر حضانة الأولاد، وكبر سن المطلقات، وأسباب أخرى مختلفة عبّرت عنها المطلقات عندما سُئلن عن أسباب عدم الرغبة في الزواج، وقد يكون كبر السن من العوامل التي ساهمت في رفض المطلقات للزواج مرة أخرى، لآن عامل السن متغير أساسي في عملية الزواج سواء من الناحية الفسيولوجية أو العاطفية؛ بالإضافة إلى العوامل الأخرى التي ذكرناها.

جدول رقم (4)

توزيع العينة حسب السن عند الزواج

فئات السن	ك	%
أقل من 20	**35**	**58.3**
29-20	**21**	**35**
39-30	**4**	**6.7**
مجموع	**60**	**100**

يتبين من الجدول رقم (4) إن أعلى نسبة للمطلقات اللواتي تزوجن في سن مبكرة أقل من 20 سنة حيث بلغت النسبة 58.3%، في حين تقل هذه النسبة كلما تقدمن في السن، حيث بلغت 35% بالنسبة للمطلقات اللائي تتراوح أعمارهن بين 20- 29 سنة، و6.7% للمطلقات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 30-39 سنة. أما متوسط العمر عند الزواج، فقد بلغ 16.4 عاماً، ويمكن تفسير ارتفاع نسبة الطلاق بين صغيرات السن إلى أن الزواج في سن مبكرة قد يؤدي إلى نتائج لا تحمد عقباها بالنسبة للحياة الزوجية، كما أن أحد الزوجين أو كليهما لم يصل إلى الدرجة التي تمكنه من معالجة الأمور والصعوبات بحكمة ودراية، في إطار خبراته السابقة، في حين أن الزواج يميل إلى الاستقرار كلما اقترب الرجل من سن 30 سنة، والمرأة من 25 سنة، على اعتبار أن هذه العمر يؤهلهم لتحمل المسؤوليات المترتبة على الزواج، كما أنه يكون بإمكانهم معالجة الصعوبات والمشكلات بروح تكون بعيدة عن التهديد بالطلاق، أو اتخاذ قرار الطلاق فعلاً. وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع كل من دراسة محمد فتاح، وفريق من الباحثين الاجتماعيين بدرنة، ودارسة ظاهرة الطلاق بمحافظة الخليج، ودراسة الهام عفيفي، ودراسة عبد الله فيصل.

جدول رقم (5)

توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوي التعليمي

المستوي التعليمي	ك	%
أمية	**20**	**33.3**
ابتدائي	**7**	**11.7**
أعدادي	**12**	**20**
ثانوي	**10**	**16.7**
جامعي فما فوق	**11**	**18.3**
المجموع	**60**	**100**

يتضح من خلال قراءة الجدول رقم (5) ارتفاع نسبة الأمية في عينة الدراسة؛ فقد بلغت 33.3%، في حين بلغت نسبة من هن في مرحلة التعليم الإعدادي 20%، يليها فئة التعليم الجامعي بنسبة 18.3%، ثم التعليم الثانوي بنسبة 16.7%، وأخيراً من كان تعليمهن ابتدائيا بنسبة 11.7%، وإذا أردنا تصنيف المطلقات من حيث المستوي التعليمي إلى تعليم عالٍ ومنخفض نلاحظ تدنى نسبة ذوات التعليم العالي مقارنة بذوات التعليم المنخفض، فإذا جمعنا ذوات التعليم الأساسي والثانوي نجد أن النسبة تصل إلى 48.4%، مقابل 18.3% لذوات التعليم الجامعي فما فوق، فضلاً عن ارتفاع نسبة الأمية حسبما ذكرنا، وبناء عليه، وكما هو واضح من النسب المذكورة أعلاه، فإن نسبة الطلاق تكون مرتفعة بين الأميات، وتميل إلى الانخفاض كلما ارتفع المستوى التعليمي، وتأسيساً علي ما سبق تتضح أهمية التعليم في نجاح الحياة الزوجية، فالتعليم قد يشترك مع عوامل أخري لها أهمية بالغة بالنسبة للطلاق مثل العمر عند الزواج، الوضع الاقتصادي، والاجتماعي، وبناء علي ذلك، فإدراك المتعلمات لفكرة الزواج، وأهميته، ربما تختلف عما تعني هذه الأمور بالنسبة لغير المتعلمات، وعليه فالمتعلمات أكثر من غيرهن تكيفاً في حياتهن الزوجية، وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع كل من محمد سليمان فتاح، والبحوث التي أجريت عن الطلاق في كل من درنة واجدابيا، وعبد الله فيصل.

جدول رقم (6)

توزيع العينة حسب العمر عند الطلاق

فئات العمر	ك	%
19-0	**3**	**5**
29-20	**26**	**43.3**
39-30	**18**	**30**
49-40	**12**	**20**
+50	**1**	**1.7**
مجموع	**60**	**100**

تشير بيانات الجدول رقم (6) إلى أن أعلى نسبة للمطلقات في الفئة العمرية (20-29) سنة 43.3%، تليها الفئة العمرية (30-39) سنة 30%، ثم الفئة العمرية (40-49) سنة 20%. أما الفئة العمرية أقل من 20 سنة فقد بلغت النسبة 5%، وسجلت النسبة ادني مستواً لها لدى كبيرات السن (50) سنة فأزيد؛ فقد بلغت 1.7%، وإذا ما أردنا معرفة علاقة السن بالطلاق فإننا نلاحظ من خلال المعطيات الواردة بهذا الجدول أن صغيرات السن أكثر تعرضاً للطلاق مقارنة بكبيرات السن؛ بمعنى أن هناك علاقة ايجابية بين العمر والطلاق، فحديثات السن أكثر تعرضاً للطلاق مقارنة بكبيرات السن؛ فإذا ما جمعنا الفئات العمرية بداية من أقل من 20 سنة لغاية الفئة السنية (30-39) سنة وهي الفئات التي تمثل المطلقات الشابات، فإن النسبة تصل إلى 78.3%، يناظرها 21.7% لدى كبيرات السن وتفسيرنا لذلك أن المطلقة التي تتزوج في سن مبكرة تختلف اجتماعيا ونفسيا وعاطفيا عن المطلقة التي تتزوج في سن متأخرة.

إن نتائج هذه الدراسة تؤيد الاتجاه القائل أن فترة الحياة الزوجية عند الشابات تكاد تكون قصيرة؛ فكلما كانت المرأة شابة كانت إمكانية انتهاء زواجها بالطلاق أكثر احتمالا.

كما أن نسبة الطلاق بين النساء الصغيرات في السن اللاتي تزوجن في سن مبكرة بلغت أعلى مستوياتها بين مفردات العينة، إذ وصلت النسبة في الفئة العمرية أقل من عشرين سنة إلى 58.3%، تليها الفئة العمرية (20-29) سنة 35% جدول رقم (4). أما متوسط العمر عند الطلاق؛ فقد بلغ (31.25) سنة.

وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج كل من محمد سليمان فتاح، وفريق من الباحثين الاجتماعيين بدرنة، والتقرير الاجتماعي عن الطلاق بمحافظة الخليج، كما تتفق مع دراسة عبد الله عبدالرحمن فيصل التي بينت نتائجها ارتفاع نسبة الطلاق في الفئة العمرية أقل من 25 سنة.

جدول رقم (7)

توزيع أفراد العينة حسب متغير المهنة

المهنة	ك	%
موظفة	**13**	**21.7**
ربة بيت	**47**	**78.3**
المجموع	**60**	**100**

يتضح من خلال قراءة الجدول رقم (6) أن المطلقة بمدينة سبها لاُ تقبل على العمل، إنما تكتفي بالمعاش الأساسي، وربما يرجع ذلك إما لعدم توفر فرص العمل الذي يناسبها، أو ارتفاع نسبة الأمية حسب ما رأينا في الجدول رقم (5) أو ربما يرجع ذلك إلى العادات والتقاليد والقيم التي تعتبر أن قيمة المرأة تكمن في اهتمامها بشؤون بيتها ورعاية أولادها، وتوصلنا لهذا الاستنتاج يتضح من النسبة المرتفعة للمطلقات اللاتي بدون عمل حيث بلغت 78.3% من العينة في الوقت الذي نجد فيه ما مجموعه 21.7% من المطلقات يمارسن العمل الوظيفي وهي نسبة جد منخفضة مقارنة باللاتي لا يعملن، وتتفق نتائج هذه الدراسة من حيث ارتفاع نسبة البطالة بين المطلقات مع نتائج البحث الذي أجرى عن ظاهرة الطلاق بمحافظة الخليج.

2- أراء المطلقات حول تأثير المعاش الأساسي في الطلاق وبعض القضايا الأخرى التي تهم المطلقة :

تناولنا فيما سبق الخصائص العامة للعينة، أما في هذا الإطار، فسوف نتناول آراء المطلقات حول بعض القضايا التي تمس حياتهن سواء قبل الطلاق، أو الآن، والمتمثلة في المعاش الأساسي، وموقفهن من الزواج مرة أخرى بعد فشل التجربة الأولى لمعرفة الأسباب الكامنة وراء رفضهن للزواج مرة أخرى، ومعرفة أسباب الطلاق إلى جانب استطلاع آرائهن في التأهيل المهني بدلاً من الاعتماد على المعاش الأساسي، والمهن المفضلة لديهن، وأخيراً معرفة وجهة نظرهن في مدى كفاية المعاش الأساسي لمتطلبات الحياة المعيشية.

الطلاق وقانون المعاش الأساسي:

يدور كثير من الجدل والنقاش حول موضوع المعاش الأساسي الذي يقدمه صندوق التضامن الاجتماعي للمطلقات، وأثره على ارتفاع مؤشر الطلاق، وبناء على ذلك حاولنا في هذه الدراسة أن نركز على آخر قانون للمعاش الأساسي رقم 16 لسنة 1985، والذي بموجبه تتقاضى المطلقة (130) ديناراً شهرياً على اعتبار أن هذا المبلغ قد يشكّل مصدراً لإغراء الزوجة التي ترغب في الطلاق، وفي تناولنا لهذا الموضوع حاولنا استطلاع آراء المطلقات اللواتي يتقاضين هذا المعاش على اعتبار أن المطلقة قد تعتقد أحيانا أن علاقتها بزوجها مجرد علاقة قوامها توفير المأكل والملبس، وبقية متطلبات الحياة التي تحتاجها المرأة الأمر الذي ربما يصعب تأمينه بمفردها، فطالما هي غير قادرة على توفير هذه المتطلبات تبقى قابلة حتى لو كانت غير مقتنعة بهذه العلاقة، ومتى أتيحت لها الفرصة بتوفير هذه الاحتياجات بالاعتماد على نفسها؛ فقد تقرر إنهاء هذه العلاقة، ولهذا الغرض سألنا المطلقات عن تاريخ ربط المعاش، وقمنا بتصنيف تاريخ ربط المعاش إلى ما قبل عام 1985، وما بعده، ومن خلال البحث الميداني فتبين أن نسبة 100% من المطلقات تم ربط المعاش لهن بدءًا من عام 1985 ولغاية إجراء هذه الدراسة، وهو بداية العمل بالقانون الجديد للمعاش بدلا من القانون السابق الصادر عام 1974، والذي بمقتضاه كانت المطلقة تتقاضى (30) ديناراً، ويمكن رد هذه النسبة إلى زيادة المعاش الأساسي من (30) ديناراً إلى (130) ديناراً قد يكون مغريا للمطلقة في إنهاء العلاقة الزوجية، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (8)

يوضح سنة ربط المعاش للمطلقات

السنة	ك	%
ما قبل 1985	–	–
بعد 1985	**60**	**100**
مجموع	**60**	**100**

وعند سؤالنا المطلقة عن الجهة التي كانت تعول عليها في توفير متطلباتها الحياتية بعد الطلاق؛ تبين من المعلومات أن 60% كن يعولن على الأهل، و30% على المعاش الأساسي، و10% على عملهن، ويمكن إيعاز تدني بنسبة الاعتماد على العمل إلى ارتفاع

نسبة البطالة بين المطلقات؛ إذ بلغت 78.3% (جدول رقم 7) والجدول التالي يوضح الجهة التي تعول عليها المطلقة في توفير متطلباتها المعيشية.

جدول رقم (9)

يبين الجهة التي تعول عليها

المطلقة في توفير متطلباتها المعيشية بعد الطلاق

الجهة	ك	%
الأهل	**36**	**60**
العمل	**6**	**10**
المعاش الأساسي	**18**	**30**
مجموع	**60**	**100**

أما عند سؤالنا للمطلقات عما إذا كن قد ذكرنا شيئا عن المعاش الأساسي للأزواج قبل الطلاق كنوع من التهديد؛ فإن 95% منهن أجبن بالنفي، مقابل 5% بالإيجاب.

جدول رقم (10)

يوضح ذكر المعاش الأساسي للأزواج قبل الطلاق من عدمه

ذكر المعاش	ك	%
نعم	**3**	**5**
لا	**57**	**95**
مجموع	**60**	**100**

أما عن سماع المطلقة بالمعاش الأساسي الذي يمنحه صندوق التضامن الاجتماعي للمطلقات قبل وقوع الطلاق؛ فإن 53.3 % أجبن بـ لا، مقابل 46.7% سمعن بذلك والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (11)

يبين سماع المطلقات للمعاش الأساسي قبل الطلاق

السماع بالمعاش	ك	%
نعم	**28**	**46.7**
لا	**32**	**53.3**
مجموع	**60**	**100**

وعند سؤالنا للمطلقات حول رأيهن ما إذا كان المعاش الأساسي عاملاً مشجعاً على طلب الطلاق، فهناك 88.3% من العينة المدروسة أجبن بـ لا، مقابل 11.7% أجبن بنعم، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (12)

يوضح تشجيع المعاش الأساسي على الطلاق من عدمه

تشجيع الطلاق	ك	%
نعم	**7**	**11.7**
لا	**53**	**88.3**
مجموع	**60**	**100**

بالإضافة إلى ما تقدم حاولنا معرفة ما إذا كان للمعاش الأساسي أثر على رغبة المطلقة في الزواج مرة أخرى على اعتبار أن مبلغ المعاش مغرٍ إلى درجة تفضيله على الارتباط بعلاقة زوجية جديدة، إن 50% من المطلقات لا يرغبن في ذلك؛ مقابل 35% لديهن الرغبة، بينما بلغت نسبة اللاتي أجبن لا أعرف 15%، وعندما سئلت هذه الفئة من المطلقات اللائي لا يرغبن عن الأسباب الكامنة وراء عدم رغبتهن مرة أخرى كانت إجابتهن حسب الأهمية على النحو التالي: لا أريد أن أقع في نفس المشكلة مرة أخرى 13.3%، لأن الرجالة كيف بعضهم 6.7%، لأن الرجال لا أمان لهم 5%، وأسباب أخرى بنسبة 20 %، وهناك كثير من التعليقات حول تعليل الامتناع عن إعادة تجربة الزواج مرة أخرى مثل: "الرجالة طين ساقية – توبة يا داود ما عاد أنعاود– لا يلدغ المرء من جحر مرتين" وتنم هذه التعليقات عن مدى مرارة فشل تجربة الزواج لدى المطلقات ربما كن يعلقن آمالا كثيرة على الزواج وأصبن بإحباط قوي نتيجة لهذا الفشل، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (13)

يبين رغبة المطلقات في الزواج مرة أخرى من عدمها وأسباب عدم الرغبة

الرغبة	ك	%	الأسباب	ك	%
ارغب	**21**	**35**	لأن الرجالة مثل بعضهم	**4**	**6.7**
لا ارغب	**30**	**50**	لأن الرجالة لا أمان لهم	**3**	**5**
لا اعرف	**9**	**15**	لا أريد أن أقع في نفس المشكلة مرة أخرى	**8**	**13.3**
مجموع	**60**	**100**	أسباب أخرى(*)	**12**	**20**
			لا ينطبق	**33**	**55**
			مجـموع	**60**	**100**

وعليه فالفرضية القائلة بأن المعاش الأساسي للمطلقات له دور في ارتفاع مؤشر الطلاق قد تواجه بعض الصعوبات في ضوء هذه الدراسة حيث إن قيم و معايير المجتمع قد يكون لها أثر أكبر على العلاقة الزوجية؛ فوجهة النظر القائلة بأن المعاش الأساسي قد يشكل مصدراً للخلاف، و بالتالي هذه الزيجات ناقصة الاستقرار، ومهددة بالانهيار قد لاقت تأييداً محدوداً بالمقارنة من النتائج التي تحدثنا عنها قبل قليل، وتأسيساً على ما سبق؛ فإن الطلاق لا يمكن إرجاعه إلى العامل الاقتصادي وحده، والمتمثل في المعاش الأساسي، وإنما هناك عوامل أخرى ربما يكون لها انعكاساتها السلبية على الحياة الزوجية، وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة محمد سليمان فتاح عن الطلاق بالجبل الأخضر التي أسفرت نتائجها على عدم أهمية المعاش الأساسي في ارتفاع مؤشر الطلاق بالمجتمع الذي قام بدراسته.

(*) أسباب أخرى تمثلت في وجود أطفال لدى المطلقة، وكبر السن، وعزوف الرجال عن الزواج بالمطلقات، في حين لم تذكر أي مطلقة بأنها لا تفضل الزواج كونها تستلم معاشا أساسيا.

أسباب الطلاق :

للطلاق أسباب كثيرة ومتعددة ولا يمكن ردها إلى سبب واحد، ولمعرفة أسباب الطلاق لدى المنتفعات بالمعاش الأساسي قمنا بسؤالهن عن سبب فراقهن لأزواجهن، وجاءت النتائج كما يلي :

25% بناء على رغبة المطلقة، يليها رغبة الزوج إذ بلغت النسبة 23.3، ثم الاتفاق بين الزوجين 16.7%، يلي ذلك تدخل الأهل إذ بلغت 11.7 %، فسوء الحالة الصحية للزوجين أو كليهما 8.3% ووجود ضرة 6.7% وأسباب أخرى 5% وأخيراً العقم 3.3%.

وإذا ما أردنا جمع رغبة الزوجين في الطلاق، واتفاقهما على ذلك لوجدنا أن العوامل الذاتية للزوجين تشكل أعلى نسبة في أسباب الطلاق، إذا تصل إلى 65 %، وتفسير ذلك يمكن رده إلى أن الحياة الزوجية يحيطها جو من السرية التي لا يمكن التصريح بها مباشرة، وإنما تبقى طي الكتمان نظراً لخصوصية الحياة الزوجية ولاعتبارات اجتماعية وأخلاقية يفضل الزوجان عدم الإفصاح عنها، يلي ذلك العوامل الاجتماعية، والمتمثلة في تدخل الأهل في كثير من الأحيان؛ مما قد يكون له تأثيره السلبي على الحياة الزوجية؛ فقد بلغت النسبة 11.7% حسب ذكرنا سابقاً. والجدول اللاحق يوضح ذلك :

جدول رقم (14)

يبين أسباب الطلاق لدى العيشة

الأسباب	ك	%
رغبة الزوجة	**15**	**25**
تدخل الأهل	**7**	**11.7**
اتفاق الزوجان	**10**	**16.7**
أسباب صحية	**5**	**8.3**
العقم	**2**	**3.3**
وجود ضرة	**4**	**6.7**
رغبة الزوج	**14**	**23.3**
أسباب أخرى (*)	**3**	**5**
مجموع	**60**	**100**

(*) أسباب أخرى : تمثلت في عسر الزوج، والعجز الجنسي.

المطلقات والتأهيل المهني :

حاولنا استطلاع آراء المطلقات لمعرفة مدى رغبتهم في التدريب المهني وذلك لإيجاد بدائل أفضل لرفع مستواهن المعيشي بدلاً من الاعتماد على المعاش الأساسي في ضوء ارتفاع متطلبات الحياة سواء في السلع التموينية أو الملابس والعلاج وخلافه خاصة وأن نتائج هذا البحث كشفت عن عدم كفاية المعاش الأساسي لمتطلبات الحياة وهذا ما سوف نشير إليه لاحقاً، وقد سألنا المطلقات عن رغبتهن في التأهيل المهني وتشير نتائج هذه الدراسة إلى رغبة عدد كبير من المطلقات في ذلك، إذ بلغت نسبة اللائي يرغبن 68.3%، يقابلها 31.7% لا يرغبن في ذلك.

ويدل ارتفاع نسبة اللواتي لديهن الرغبة على مؤشر ايجابي من قبل المطلقات في تحسين أوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية للاعتماد على أنفسهن، إذ تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن متوسط العمر الحالي للمطلقات هو (40.1) عاماً، وأن نسبة من هن في سن الإنتاج بلغت (86.6 %) أي في الفئة العمرية الواقعة بين (19– 49) سنة، جدول رقم (3) الأمر الذي يتعين على المسئولين وضع برنامج لتأهيل المطلقات كي تتمكن هذه الشريحة من المجتمع المساهمة في الإنتاج من ناحية، وتخفيف العبء على الخزانة العامة من جهة أخرى.

أما عن **نوع العمل، والمهن المرغوبة** لدى المطلقة التي لديها الرغبة في التأهيل والتدريب من حيث الأهمية، فجاءت النتائج على النحو التالي :

26.7% الأعمال الإدارية والحاسوب، يليها 25% أعمال الخياطة، 6.67% أعمال المأكولات (خبز التنور – الكعك – الطبخ في المناسبات .....الخ) بينما تساوت النسبة لكل من الصناعات التقليدية ومزينة النساء 5% لكل منهما.

ويوضح الجدول التالي الرغبة في التأهيل والمهن المرغوبة.

جدول رقم (15)

يبين رغبة المطلقات في التأهيل والمهن المرغوبة

الرغبة	ك	%	المهن المرغوبة	ك	%
نعم	**41**	**68.3**	الخياطة	**15**	**25**
لا	**19**	**31.7**	الأعمال الإدارية والحاسوب	**16**	**26.7**
مجموع	**60**	**100**	الصناعات التقليدية	**3**	**5**
			مزينة للنساء	**3**	**5**
			أعمال المأكولات	**4**	**6.66**
			لا ينطبق	**19**	**31.7**
			مجموع	**60**	**100**

كفاية المعاش الأساسي :

لمعرفة مدى كفاية المعاش الأساسي لتغطية متطلبات الحياة المعيشية وجهنا السؤال التالي للمطلقات.

هل المعاش الأساسي الذي يمنحه صندوق التضامن الاجتماعي كاف لمتطلباتك المعيشية؟

جاءت إجابات المبحوثات على هذا التساؤل كما يلي :

60% أجبن بعدم كفاية هذا المعاش؛ يقابله 40% من العينة بكفايته لمتطلبات الحياة اليومية.

أما عن أسباب عدم كفاية هذا المعاش،فجاءت إجابات المطلقات حسب أهميتها على النحو التالي:

إن نسبة 31.7% غلاء المعيشة، يليها كثرة المتطلبات الحياتية العصرية خاصة المتعلقة بالمرأة، و3.3% ارتفاع تكاليف العلاج،1.7% غلاء إيجار السكن، وأخيراً 1.7% غير مبين.

ويمكن تفسير عدم كفاية المعاش ومبرراتها من قبل العينة أنها تتسم بالواقعية في ظل تخلي المجتمع عن كثير من مسؤولياته والمتمثلة في رفع الدعم عن السلع التموينية وعدم الالتزام بمجانية العلاج، وغياب وجود تسعيرة محددة للسلع والبضائع والدواء فالأمر كله أصبح على عاتق المواطن خاصة ذوى الدخل المحدود ومن بينهم أصحاب المعاشات الأساسية والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (16)

يبين كفاية المعاش الأساسي للعينة من عدمها وأسباب عدم الكفاية

كفاية المعاش	ك	%	الأسباب	ك	%
كاف	**24**	**40**	غلاء المعيشة	**19**	**31.7**
غير كاف	**36**	**60**	كثرة المتطلبات	**13**	**21.7**
مج	**60**	**100**	ارتفاع تكاليف العلاج	**2**	**3.3**
			إيجار السكن	**1**	**1.7**
			غير مبين	**1**	**1.7**
			لا ينطبق	**24**	**40**
			مجموع	**60**	**100**

نتائج الدراسة والتوصيات :

أولا : نتائج الدراسة :

تصدت هذه الدراسة لموضوع في غاية الأهمية، والمتمثل في المعاش الأساسي للمطلقات، ودوره في ارتفاع مؤشر الطلاق، ومن خلال تناولنا لهذا الموضوع اتضح أن هناك حزمة من الأسباب التي تعصف بالحياة الزوجية، وبرهنت النتائج على أنه لا يمكن رد ارتفاع مؤشر الطلاق إلى العامل الاقتصادي والمتمثل في المعاش الأساسي فقط، وهو التساؤل الذي حاولت هذه الدراسة الإجابة عليه، وسنتناول هذه النتائج على النحو التالي:

أ. خصائص العينة :

1- إن نسبة 56.67% من المطلقات ولدن داخل ليبيا، يقابلهن 34.33% ولدن خارج البلاد.

2- إن التركيب العمري للمطلقات من حيث السن الحالي يتسم بكبر العمر؛ فقد بلغت نسبة الفئة العمرية (40-49) 48.3%، يليها الفئة العمرية (30-39) عاما 21.7%. أما متوسط العمر الحالي؛ فقد بلغ (40.1) سنة.

كما برهنت النتائج على أن التركيب العمري للمطلقات حسب العمر عند الزواج يتسم بصغر السن، إذ بلغت نسبة الفئة العمرية أقل من 20 سنة 58.3%، يليها الفئة العمرية (20-29) سنة 35%. أما متوسط العمر عند الزواج؛ فقد بلغ (16.1) سنة.

أما عن العمر عند الطلاق؛ فقد أوضحت النتائج ارتفاع مؤشر الطلاق لدى صغيرات السن مقارنة بكبيرات السن، حيث تشير النسب إلى الارتفاع في الطلاق بين صغيرات السن، إذ بلغت النسبة في الفئتين العمريتين أقل من 20 سنة و(29-20) سنة، 48.3% لكليهما، يليها في الارتفاع الفئة العمرية (39-30) سنة 30% أما متوسط العمر عند الطلاق فقد بلغ (31.25) سنة.

3- أظهرت النتائج تدني المستوى التعليمي لدى العينة، إذ بلغت نسبة الأمية 33.3% يلي ذلك ذوات التعليم الأساسي بشقيه الأول والثاني 31.7%.

4- بينت نتائج الدراسة ارتفاع نسبة البطالة بين المطلقات، إذ بلغت 78.3%، يناظرها 21.7% من اللائي يعملن.

ب- آراء المطلقات حول تأثير المعاش الأساسي على الطلاق وبعض القضايا الأخرى التي تهم المطلقة :

الطلاق وقانون المعاش الأساسي :

اتضح من الجزء المتعلق بالمعاش الأساسي أن نسبة محدودة من المطلقات كن معتمدات عند طلاقهن على المعاش الأساسي الذي يمنحه صندوق التضامن الاجتماعي، وللتدليل على ذلك رقمياً؛ فإن النتائج أظهرت التالي:

1. كشفت النتائج فيما يتعلق بالجهة التيُ تعوِّل عليها المطلقة في توفير متطلباتها الحياتية بعد الطلاق أن 60% كنُ يعولّن على الأهل، و30% على المعاش الأساسي، و10% على العمل .

أما عن ذكر المعاش الأساسي للأزواج قبل الطلاق كنوع من التهديد؛ فإن 95% أجبن بالنفي، مقابل 5% بالإيجاب.

أما عن سماع المطلقة بالمعاش الأساسي الذي يمنحه صندوق التضامن الاجتماعي للمطلقات قبل وقوع الفراق، فإن 53.3% أجبن بلا، مقابل 46.7% أجبن بنعم.

أما فيما يخص آراء المطلقات حول تشجيع المعاش على طلب الطلاق؛ فإن 88.3% أجبن بلا، مقابل 11.7% بنعم، أما فيما يتعلق بمعرفة ما إذ كان للمعاش الأساسي أثر على رغبة المطلقة في الزواج مرة أخرى باعتباره مغرياً لدرجة تفضيله على الارتباط بعلاقة زوجية جديدة؛ فإن النتائج جاءت على الشكل التالي:

إن 50% من المطلقات لا يرغبن في ذلك، مقابل 35% لديهن الرغبة مرة أخرى، أما مبررات اللاتي لا يرغبن في الزواج مرة أخرى كانت إجابتهن حسب الأهمية على النحو التالي:

لا أريد أن أقع في نفس المشكلة مرة أخرى 13%، لأن الرجالة كيف بعضهم 6.7%، لأن الرجالة لا أمان لهم 5%، وأسباب أخرى 20%، ولم يرد من المطلقات في الأسباب الأخرى أنهن لا يفضلن الزواج لكونهن يتقاضين معاشاً أساسياً.

أما عن أسباب الطلاق ؛ فقد كشفت نتائج الدراسة أن 25% كان بناء على رغبة المطلقة، يليها رغبة الزوج 23.3%، ثم الاتفاق بين الزوجين 16.7% يلي ذلك تدخل الأهل 11.7%. أما بشأن **رغبة المطلقات في التأهيل المهني** والمهن المرغوبة، فجاءت النتائج أن 68.3% من المطلقات يرغبن في التأهيل المهني مقابل 31.7% لا يرغبن.

أما **المهن المرغوبة لدى المطلقات**؛ فإن النتائج أظهرت حسب أهميتها 26.7%، الأعمال الإدارية والحاسوب، و25% الخياطة و6.6% أعمال المأكولات، بينما تساوت النسب فيما يتعلق بالصناعات التقليدية ومزينة النساء 5% لكل منهما.

أما بخصوص **كفاية المعاش الأساسي للمتطلبات المعيشية** للمطلقات، فإن النتائج أظهرت أن 60% من المطلقات أجبن بعدم كفايته، مقابل 40% أجبن بكفايته. أما عن **أسباب عدم كفاية المعاش**؛ فجاءت حسب أهميتها على النحو التالي:

31.7% غلاء المعيشة، يليها كثرة المتطلبات العصرية المتعلقة بالمرأة، و3.3% ارتفاع تكاليف العلاج، و1.7% غلاء إيجار السكن.

ما نستخلصه من خلال استعراض هذه النتائج أن الطلاق لا يمكن إرجاعه إلى العامل الاقتصادي، والمتمثل في المعاش الأساسي، وإنما هناك أسباب أخرى بعضها يتمثل في خصائص المطلقات مثل مستواهن التعليمي، ونوع عملهن وأعمارهن عند الزواج والطلاق وربما أسباب أخرى متمثلة في رغبة الزوج أو الزوجة في الانفصال إلى جانب العوامل الاجتماعية والمتمثلة في تدخل الأهل في شؤون الحياة الزوجية، ولذلك فان الفرضية القائلة بتأثير المعاش الأساسي في ارتفاع مؤشر الطلاق تكون في حكم المنتهية.

ثانيا : التوصيات :

بناء على نتائج البحث الميداني، وعلى استعراضنا للدراسات التي تناولت ظاهرة الطلاق، وملاحظات الباحث أثناء الزيارات الميدانية ومقابلته للمسئولين بصندوق التضامن الاجتماعي، ورئيس قلم الكتاب بالمحكمة الشرعية نوصي بالاتي:

1. القيام بدورات لمحو الأمية للمطلقات نظراً لارتفاع نسبة الأمية بينهن.
2. تنظيم برنامج تأهيلي للمطلقات وذلك لتحسين أوضاعهن المعيشية، وعدم الاعتماد على المعاش الأساسي، خاصة وأن نسبة 60% يرغبن في ذلك.
3. إنشاء محكمة خاصة بالأسرة للنظر في القضايا المتعلقة بالطلاق والمشكلات الأسرية مع مراعاة وجود خبير اجتماعي لإجراء البحث قبل البت في أمر الطلاق من قبل القاضي، ويكون من ضمن أوراق القضية.
4. زيادة قيمة المعاش الأساسي للمطلقات لمواجهة متطلبات الحياة المتزايدة وإعادة النظر من قبل الجهات المسؤولة فيما يتعلق بإعادة الدعم للسلع الأساسية وتوفير مجانية العلاج، خاصة وان نسبة كبيرة من المطلقات حاضنات لأبنائهن، إذ بلغت النسبة 38.24%.
5. إنشاء مركز للتوجيه، والإرشاد الزواجي ، وذلك لدراسة مسببات الطلاق على أساس علمي للبت في أمر الخلافات بين الزوج والزوجة قبل أن يبت في أمر الطلاق من قبل القاضي وذلك لدراسة المشكلات التي تواجه الزوجين على أمل إعادة التوازن للحياة الزوجية.

صعوبات البحث :

واجهتنا مجموعة من الصعوبات يمكن إيجازها في الآتي:

1. ندرة الدراسات التي أجريت على الطلاق بالمجتمع الليبي بصفة عامة، وعلى وجه الخصوص موضوع البحث الحالي المتعلق بالمعاش الأساسي وأثره في ارتفاع مؤشر الطلاق إذا استثنينا الدراسات التي سبق الإشارة إليها.
2. عدم وجود إحصائيات دقيقة حول الموضوع المدروس خاصة لدى صندوق التضامن الاجتماعي والمحكمة.
3. صعوبة الوصول إلى المطلقات في أماكن إقامتهن حيث لا توجد عناوين واضحة لدى قسم المعاش الأساسي ولا أرقام للهواتف الخاصة بالمطلقات.

4. حساسية السؤال عن موضوع الطلاق، وأسبابه، كونه يعتبر موضوعاً شخصياً، وبالتالي فإن بعض المطلقات يتحفظن في الإدلاء بالمعلومات، وفي بعض الأحيان يصرحن بمعلومات غير دقيقة رغم تأكيدنا على سرية المعلومات وعدم ذكر الأسماء وأرقام البطاقات الشخصية وبطاقات المعاش الأساسي.
5. صعوبة الانفراد بالمبحوثة، فكثيرا ما كان أقاربها يتدخلون في الإجابة عن الأسئلة مما يؤثر على سير المقابلة، وعلى دقة المعلومات التي تدلي بها المطلقة.
6. نظرا لوجود نسبة لا بأس بها من الأميات في العينة؛ فقد واجهت الباحثات صعوبات في توصيل الأسئلة إلى أذهان المبحوثات، وقد حاولنا صياغة الأسئلة باللهجة العامية، وذلك تفاديا لمثل هذه الصعوبات المتوقعة أثناء إجراء المقابلات.

المراجع:

1) صندوق التضامن الاجتماعي، فرع فزان، إحصائية قسم المعاشات والمساعدات عن شهر أي النار 2009م .
2) دولة ليبيا، وزارة التخطيط والاقتصاد، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 1984.
3) دولة ليبيا ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 1995 م.
4) وزارة الصحة والضمان الاجتماعي، صندوق الضمان الاجتماعي، قانون المعاش الأساسي رقم 16 لسنة 1985، طرابلس، الشركة العامة للورق والطباعة.
5) مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، المجلد 13، مادة طلق، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1994.
6) عبد السلام محمد الشريف، الزواج والطلاق في القانون الليبي وأسانيده الشرعية، ط3، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1998.
7) احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، ب.ت، ص: 311.
8) أبو بكر جابر الجزائري، منهاج المسلم، ط 2، بيروت، دار الجليل.
9) جمال الدين العياشي، النظام الاجتماعي في الإسلام، ط 1، تونس، مطبعة شركة العمل للنشر والصحافة، 1973.
10) احمد علي الفنيش، المجتمع الليبي ومشكلاته، ط 1، طرابلس، مكتبة النور، 1967.
11) علي عبد الواحد وافي ، بيت الطاعة وتعدد الزوجات والطلاق في الإسلام ، مقتبس عن: احمد علي الفنيش.
12) الهام عفيفي، ظاهرة الطلاق دراسة اجتماعية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد 14، العدد 1 و3 ، 1977.
13) محمد حسين منصور، النظام القانوني للأسرة في الشرائع غير الإسلامية، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1983 .
14) اللجنة الشعبية العامة للعدل، الجريدة الرسمية، السنة الثانية والعشرون، يوليو 1984.
15) نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع: طبيعتها وتطورها، تعريب: محمود عودة وآخرون، ط 6، القاهرة، دار المعارف، 1980.

16) سلوى عبد الحميد احمد الخطيب ، الطلاق وأسبابه من وجهة نظر الرجل السعودي، دراسة تحليلية، مجلة جامعة الملك سعود ، كلية الآداب ، المجلد الخامس، العدد الأول، 1993 .

17) سامية الساعاتي، الاختيار للزواج، القاهرة ، جامعة عين شمس ، 1972.

18) محمد سلمان فتاح ، الطلاق في المجتمع الليبي (دراسة ميدانية عن ظاهرة الطلاق في الجبل الأخضر)، بنغازي ، منشورات مركز البحوث، 1981.

19) عبد الله عبد الرحمن الفيصل، بعض خصائص المطلقين الاجتماعية في السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الثالث – الآداب، 1991 .